

قرار

وزير الصحة والسكان ووزير الشباب والرياضة

رقم () لسنة ٢٠١٤

بتنظيم الرقابة علي صالات الالعاب البدنية والرياضية (الجيم)
والأندية الصحية

- وزير الصحة والسكان
- وزير الشباب والرياضة
- بعد الإطلاع علي الدستور
- وعلي القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ بشأن مزاوله مهنة الطب .
- وعلي القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة وتعديلاته.
- وعلي القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ بنقابة المهن الرياضية
- وعلي قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق تحسين الخدمة ودعم البحوث المشتركة بديوان عام وزارة الصحة والسكان .
- وعلي قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٩٦ بتنظيم وزارة الصحة والسكان .
- وعلي قرار وزير السياحة رقم ٤٧٨ لسنة ٢٠٠٨ بشأن الأندية الصحية الموجودة داخل الفنادق والمنشآت السياحية،
- وعلي قرار وزير الصحة والسكان رقم ٣٧٧ لسنة ٢٠٠٩ بشأن بتنظيم الرقابة علي النوادي الصحية .
- وعلي ما عرضه رئيس الادارة المركزية للمؤسسات العلاجية والتراخيص .

قرر

المادة الأولى

دون الإخلال بأحكام قرار وزير السياحة رقم ٤٧٨ لسنة ٢٠٠٨ المشار إليه، تسري احكام هذا القرار علي الأندية الصحية وصالات الألعاب البدنية والرياضية (الجيم) بوصفها من المنشآت التي تمارس مهنة مرتبطة بمهنة الطب التي ينظمها القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ وتمارس أنشطة رياضية وبدنية تخضع لأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المشار اليها.

المادة الثانية

يتم تسجيل الاندية الصحية وصالات الالعاب البدنية والرياضية (الجيم)بالإدارة المركزية للطب الرياضي التابعة لوزارة الشباب والرياضة بعد الحصول علي موافقة نقابة المهن الرياضية وتمنح شهادة تسجيل بذلك تقدم الي الإدارة المركزية للمؤسسات العلاجية غير الحكومية والتراخيص ضمن مستندات الحصول علي الترخيص بوزارة الصحة والسكان.

المادة الثالثة

يتم تسجيل الأندية الصحية وصلات الألعاب البدنية والرياضية (الجيم) المشار إليها في سجل خاص ينشأ لهذا الغرض بالإدارة المركزية للمؤسسات العلاجية غير الحكومية والتراخيص وذلك بعد المعاينة واستيفاء المستندات المطلوبة والتي تحددها الإدارة المذكورة وسداد مقابل خدمة الترخيص :-

- ٥٠٠٠ (خمسة الاف جنيهه) سنويا للأندية الصحية داخل الفنادق والقري السياحية .
- ٣٠٠٠ (ثلاثة آلاف جنيهه) سنوياً للأندية الصحية خارج الفنادق والقري السياحية .
- ٢٠٠٠ (الفين جنيهه) سنويا لمراكز الجيم خارج الفنادق والقري السياحية.
- ١٥٠٠ (ألف وحمسمائة جنيهه) سنويا لمراكز الجيم داخل الأندية الرياضية.

ويتم توزيع حصيلة هذه المبالغ علي النحو التالي :-

- ٣٠ ٪ للحساب الخاص بالمجلس القومي للرياضة التابع لوزارة الشباب والرياضة .
- ٣٠ ٪ لحساب صندوق تحسين الخدمة بديوان عام وزارة الصحة والسكان .
- ١٠ ٪ لحساب الوكالة الوطنية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة (النادو).
- ١٠ ٪ حوافز للعاملين بالإدارة المركزية للمؤسسات العلاجية غير الحكومية والتراخيص .
- ١٠ ٪ حوافز للعاملين بالإدارة المركزية للطب الرياضي بوزارة الشباب والرياضة .
- ١٠ ٪ حوافز للعاملين بإدارات العلاج الحر بمديريات الشؤون الصحية بالمحافظات .

المادة الرابعة

يجب علي الأندية الصحية وصلات الألعاب البدنية والرياضية (الجيم) التعاقد مع طبيب بشري للعمل كمسئول طبي بها , وذلك لفحص المترددين علي الصالات للتأكد من خلوهم من الأمراض وتدوين البطاقة الصحية المنشأة لهذا الغرض ويجب أن تتضمن التاريخ المرضي السابق (حالات القلب - الصدر - ضغط الدم - النبض - الوزن - الحالة العامة - مدي اللياقة - مستوى السكر - حالة الكلي - أمراض الكبد ... الخ)، كما يجب عليها التعاقد مع مدرب حاصل علي بكالوريوس تربية رياضية كحد ادني مع وجود شهادات تدريبية ورسمية معتمدة من جهات متخصصة وأن يكون مقيداً بنقابة المهن الرياضية .

المادة الخامسة

يتعين ان يتوفر بالاندية الصحية وصلات الالعب البدنية والرياضية (الجيم) التجهيزات الآتية كحد ادني وهي:

١- بالنسبة للنوادي الصحية :-

عجلة ثابتة	جهاز سير متحرك	جهاز صعود مرتفعات
حمام ساونا	حمام بخار	جاكوزي
جهاز جيم لفرد واحد	ترابيزة تدليك رياضي	غرفة كشف أجهزة لطبيب

٢- بالنسبة لصالات الجيم :-

- جميع الاجهزة السابقة عدا (الساونا - البخار - الجاكوزي) .

المادة السادسة

يجب علي المسئولين عن ادارة الاندية الصحية وصلات الالعب البدنية والرياضية مراعاة المحظورات الآتية :-

- ١- عدم التعامل مع المصابين او المرضى .
- ٢- عدم تداول او حيازة او بيع العقاقير البنائية او المنشطات للعضلات او الاغذية الكيميائية والمواد المحظورة طبقا للكود الدولي لمكافحة المنشطات الصادر من الوكالة الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة.
- ٣- عدم استعمال اجهزة تنبيه للعضلات بغرض زيادة حجمها .
- ٤- عدم تواجد اي من اجهزة العلاج الطبيعي عدا الاجهزة السابق ذكرها .
- ٥- عدم القيام بخدمات التجميل والعناية بالبشرة والشعر .

كما يجب علي الادارة المذكورة تحديد مواعيد خاصة للسيدات واخري للرجال وان يكون مقدم الخدمة من نفس جنس

متلقي الخدمة بالنسبة للاندية الصحية .



المادة السابعة

تخضع الاندية الصحية وصلات الالعاب البدنية والرياضية لإشراف ورقابة كل من الإدارة المركزية للمؤسسات العلاجية غير الحكومية والتراخيص بوزارة الصحة والسكان والإدارة المركزية للطب الرياضي بوزارة الشباب والرياضة والمنظمة المصرية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة للتأكد من إستمرار توفر شروط الترخيص وعدم إرتكابه اي مخالفة .

المادة الثامنة

يشترط للعمل بالاندية الصحية ان يكون العامل مصري الجنسية ويسمح بتشغيل الاجانب بالنسب المحددة في قانون العمل بشرط اعتماد مؤهلاتهم الطبية بواسطة لجنة متخصصة في احدي مجالات المهن الطبية او المساعدة لها بوزارة الصحة والسكان.

المادة التاسعة

ايه مخالفة لأحكام هذا القرار من قبل المنشأة تعرضها للغلق الإداري .

المادة العاشرة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ويلغي كل ما يخالف ذلك.

وزير الصحة والسكان

أ. د. عادل عدوي

وزير الشباب والرياضة

م. خالد عبد العزيز